International Articles Journal
A Multidisciplinary Journal
Issue 1, March 2025

مجلة المقالات الدولية
مجلة متعددة التخصصات
العدد 1، مارس 2025

الأبعاد الأمنية والتنموية في مجال مكافحة الإرهاب وإعادة إدماج المتطرفين

Security and Development Dimensions in Counter-Terrorism and Reintegration of Extremists

Imad fahmi
PhD Researcher
Ibn Tofail University, Kenitra

عماد فهمي
باحث بسلك الدكتوراة
جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

Abstract :

Terrorism is undoubtedly one of the most significant challenges to global security and stability, with terrorist organizations evolving into transnational networks leveraging modern technology and illicit funding. In response, Morocco has adopted a comprehensive counterterrorism strategy focusing on enhancing legal frameworks, such as the 2003 Anti-Terrorism Law, implementing social programs to reduce unemployment and vulnerability, and introducing the "Moussalaha" program for rehabilitating radicalized detainees. Morocco has also transformed its correctional institutions into centers for reintegration. These efforts highlight Morocco's leadership in combating terrorism, earning international recognition for its successes. This article examines Morocco's experience through its security and social approaches to addressing this phenomenon.

Keywords:

Counter-terrorism; Security; Reintegration.

المستخلص:

لا شك أن الإرهاب يمثل أحد أخطر التحديات التي تواجه الأمن والسلم العالميين، حيث تحولت التنظيمات الإرهابية إلى شبكات عابرة للحدود مستفيدة من التكنولوجيا الحديثة والتمويل غير المشروع. وفي ظل هذه التحديات، اعتمد المغرب استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، ترتكز على تعزيز الترسانة القانونية، مثل قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2003، وتطوير البرامج الاجتماعية لتقليص البطالة والهشاشة، إضافة إلى برنامج "مصالحة" لإعادة تأهيل المعتقلين المتطرفين. كما أن المغرب سعى إلى تحويل المؤسسات السجنية إلى مراكز لإعادة الإدماج. تُبرز هذه التجربة الدور القيادي للمغرب في التصدي للإرهاب، مما أكسبه إشادة دولية بنجاحاته. يستعرض هذا المقال التجربة المغربية عبر مقاربتها الأمنية والاجتماعية لمعالجة هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية:

مكافحة الإرهاب؛ الأمن؛ إعادة الإدماج.

مقدمة:

لا شك أن الإرهاب يعد من أخطر الجرائم وأشدها فتكاً بالأمن والسلم العالميين، إذ يمثل تهديداً حقيقياً لاستقرار المجتمعات، لما يخلفه من آثار مدمرة تتجاوز النطاق المحلي لتؤثر في المشهدين الإقليمي والدولي ككل. وفي السنوات الأخيرة، باتت الجماعات الإرهابية أكثر تنظيماً واحترافية، حيث طورت قدراتها من خلال امتلاكها لموارد مالية وتقنيات متقدمة، مما مكنها من توسيع نطاق أنشطتها الإجرامية عبر الحدود، مستفيدة من التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والتنسيق، ما جعلها أكثر قدرة على التحرك واستقطاب الأتباع، وتنفيذ عملياتها بدقة عالية.

وفي ظل هذه التحديات المتزايدة، اعتمد المغرب مقاربة شمولية لمكافحة الإرهاب، تقوم على معالجة جذور الظاهرة، وليس فقط مواجهتها أمنياً، وذلك من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتصحيح المسار السياسي. فقد أدرك المغرب أن الفقر، البطالة، والتهميش الاجتماعي تشكل بيئة خصبة لتبني الأفكار المتطرفة، ما دفعه إلى إطلاق سلسلة من البرامج التنموية، تستهدف الحد من الهشاشة الاجتماعية وتقليص معدلات البطالة، سعياً لتعزيز الاستقرار الاجتماعي باعتباره عاملاً رئيسياً في مكافحة التطرف.

إلى جانب ذلك، شكل تطوير المنظومة السجنية إحدى الركائز الأساسية في الاستراتيجية المغربية، حيث تم العمل على تحويل المؤسسات السجنية من مجرد أماكن للاحتجاز إلى فضاءات لإعادة التأهيل والإدماج، وذلك عبر برامج تعليمية وتأهيلية تهدف إلى تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة وتعزيز قيم التسامح والاعتدال، وهو ما ساهم بشكل كبير في تحجيم الفكر المتطرف داخل السجون والحد من إعادة إنتاج الإرهاب داخل هذه المؤسسات.

وفي ظل التطورات المتسارعة التي شهدها الإرهاب، برزت تنظيمات جديدة مثل "داعش" و"القاعدة"، التي اعتمدت استراتيجيات أكثر تعقيداً في عملياتها، مستفيدة من شبكات إجرامية عابرة للحدود، تتاجر بالبشر، تغسل الأموال، وتتحكم في تجارة المخدرات والعقارات غير المشروعة، ما منحها مصادر تمويل ضخمة مكّنتها من تعزيز نفوذها واستقطاب المزيد من الأتباع. هذا التحول في طبيعة الإرهاب جعله أكثر خطورة، مستنزفاً بذلك الجهود الدولية الرامية إلى التصدي له، ما فرض على الدول، ومن بينها المغرب، مراجعة استراتيجياتها وتعزيز تعاونها الدولي لمواجهة هذه التحديات.

والمغرب، باعتباره فاعلاً نشطاً في المنظومة الدولية، لم يكن بمنأى عن هذه المخاطر، بل كان هدفاً مباشراً للعمليات الإرهابية، نظراً لموقعه الجغرافي الاستراتيجي، وانخراطه الجدي في مكافحة الإرهاب، إلى جانب التزامه بتعهداته الدولية، فضلاً عن خلفيته الإسلامية، مما جعله عرضة للاستهداف من قبل الجماعات المتطرفة. وتشكل الأحداث الإرهابية التي شهدتها الدار البيضاء سنة 2003، ومراكش سنة 2011، أبرز دليل على ذلك، إذ مثلت هذه الاعتداءات صدمة كبيرة دفعت السلطات إلى اتخاذ تدابير صارمة لتعزيز الأمن الداخلي والتصدي للتهديدات الإرهابية بشكل أكثر فاعلية.

ومما لا شك فيه أن مواجهة الإرهاب لا تقتصر على تحديد أسبابه وتشخيص عوامله فحسب، بل تستدعي وضع حلول عملية واستراتيجيات متكاملة تتسم بالفعالية. وانطلاقاً من قناعتها بأن الإرهاب ظاهرة عالمية معقدة تتطلب استجابة متعددة الأبعاد، سعت المملكة المغربية إلى إرساء منظومة قانونية ومؤسساتية قوية لمكافحة الإرهاب، تمثلت في إقرار القانون رقم 03.03 سنة 2003، المتعلق بمكافحة الإرهاب وتمويله، والذي شكل نقلة

نوعية في الإطار التشريعي المغربي، ليتم تعزيزه لاحقاً بالقانون رقم 86.14 الخاص بمحاربة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بهدف مواجهة المستجدات التي فرضها ظهور التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود.

وعلى مستوى إعادة تأهيل المتطرفين داخل السجون، اعتمد المغرب برنامج "مصالحة"، وهو مبادرة رائدة على المستوى الدولي تهدف إلى تفكيك الفكر المتطرف عبر مقاربة متعددة الأبعاد، تركز على تصحيح المفاهيم الدينية، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتمكين المستفيدين من أدوات فكرية جديدة تساعدهم على التخلص من التطرف. وقد حقق هذا البرنامج نجاحاً ملحوظاً، ما جعل التجربة المغربية تحظى بإشادة واسعة من قبل المنتظم الدولي، الذي اعتبرها نموذجاً يُحتذى به في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته.

وبفضل هذه المقاربة المتكاملة، استطاع المغرب أن يرسخ مكانته كأحد أبرز الدول الفاعلة في مكافحة الإرهاب، من خلال تعاونه الوثيق مع شركائه الدوليين، وانخراطه في الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والسلم العالميين. ويعكس هذا التقدير الدولي المكانة المرموقة التي باتت تحتلها المملكة على الصعيد العالمي، باعتبارها نموذجاً ناجحاً في تبني استراتيجية شاملة ومبتكرة في مواجهة الإرهاب والتطرف.

وبغض النظر عن ذلك فإن الوقوف على حقيقة التجربة المغربية فى محاربة التطرف يستوجب منا التطرق أولا للمقاربة الأمنية (المطلب الاول) ثم معالجة البرامج الاجتماعية ودورها في الحد من الإرهاب والتطرف (المطلب الثاني).

المطلب الاول:
المقاربة الأمنية في مجال مكافحة الارهاب والتطرف

بعد الاحداث التى عرفها المغرب خلال سنة 2003 ، دفع المملكة إلى تبنى مقاربة شاملة تتلقى فيها الإصلاحات القانونية والاجتماعية والدينية، مع إعادة تحديث المؤسسات الأمنية التى نهجت مقاربة استباقية تتناسب مع حجم التهديدات الإرهابية، ذلك أن الحذر المستمر وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين كان السبيل الوحيد لقطع الطريق في وجه ظاهرة الإرهاب العابر للحدود.

وهكذا انطلق المغرب فى حربه ضد الإرهاب من خلال مقاربة أمنية ذات طبيعة استباقية مخطط حذر (الفقرة الأولى) إلى جانب احداث المكتب المركزي للأبحاث القضائية (B.C.I.J) (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى : مخطط حذر

تم الإعلان عن إطلاق المخطط الأمني الجديد "**حذر**" في 27 أكتوبر 2014، الذي يضم أفرادًا من القوات المسلحة الملكية والأمن الوطني. من أجل تعزيز المخطط الوطني لمكافحة مختلف المخاطر التي تهديد الأمن الداخلي للمملكة.

وصرح وزير الداخلية السابق السيد حصاد أن ذاك؛ أنه سيتم نشر وحدات عسكرية في المناطق الحساسة والحيوية في البلاد كالمطارات ومحطات القطاروغيرها، في سبيل طمأنة المغاربة والأجانب المقيمين في البلاد، مشددا في نفس الوقت أن انتشار هذه الوحدات لا يعني وجود تهديد إرهابي حقيقي، بل هو عمل استباقي ليس إلا، وتعمل هذه الوحدات، بالتنسيق بينها عبر خلية مركزية على مستوى وزارة الداخلية، تضم كل الأجهزة المعنية بالأمر، هذا

إلى جانب لجان مماثلة على المستوى الجهوي يترأسها الولاة [1] وهكذا وبفضل مخطط " حذر " أضحى المغرب على استعداد تام ودائم لمواجهة خطورة الظاهرة الإرهابية بصفة خاصة والتهديدات الأمنية الأخرى بصفة عامة.

لكن، أمام التطور الملفت للانتباه الذي باتت تشكله التهديدات الإرهابية في شتى أنحاء المعمورة، لذلك المغرب لن يقف عند هذا الحد، بل عزز جهوده وسياسته الأمنية الاستباقية عبر إحداث مقر جديد لجهاز المخابرات المغربية " الديستي "، والذي أطلق عليه اسم " المكتب المركزي للأبحاث القضائية ". هذا الأخير تبقى له سياقات متعددة في نشأته، وكذلك غانياته، كل هذا يبقى من الأهمية بمكان الحديث عنه ضمن فقرات هذا البحث.

الفقرة الثانية: المكتب المركزي للأبحاث القضائية (B.C.I.J)

ان ميلاد هذا المكتب سنة 2015[2] ، جاء بالتزامن مع تطور الإرهاب على المستوى العالمي ، وتوسع حركات التطرف، فكان إنشاؤه ضمن مخطط تطوير الجهاز الأمني بالمغرب بعد أحداث 2003 التي فرضت استراتيجية تواكب فيها الأجهزة الأمنية الترسانة القانونية .

ولعل ميلاد هذا المكتب جاء في إطار تطور الإرهاب على المستوى العالمي ، مع توسع حركات التطرف، فجاء إنشاؤه ضمن مخطط تطوير الجهاز الأمني بالمغرب بعد أحداث 2003 التي فرضت استراتيجية تواكب فيها الأجهزة الأمنية الترسانة القانونية . فالموقع الجيوستراتيجي للمغرب باعتباره بوابة العبور إلى أوروبا وانتماؤه للثقافة العربية الإسلامية، يجعل منه بؤرة لبروز الظاهرة الإرهابية [3] وموطنا لنموها وانتشارها عبر العالم.

كل ذلك يرفع من حجم المخاطر وبالتالي يزيد من التحديات التي تواجه المؤسسات الأمنية ، إذ طرأ تغيير ملحوظ في جغرافية الظاهرة الإرهابية فظهرت الأقطاب الجهوية الإرهابية وبالتالي أصبحنا أمام ما يسمى بلامركزية التنظيمات الإرهابية . كل ذلك يتطلب بناء قرار أمني في الوقت المناسب والسريع بغرض كسب التحديات الإجرامية النامية، فالمكتب المركزي للأبحاث القضائية يشكل النواة الصلبة للسياسة الأمنية المغربية الجديدة.

يعتمد المغرب في مكافحته للظاهرة الإرهابية على مقاربة متعددة الأبعاد حيث ينهج سياسة استباقية للتصدي لكل أشكال التطرف و الإرهاب، فالمكتب تمكن من خلال فهمه الاستشرافي للمخاطر المحدقة ببلادنا من توجيه ضربات استباقية للخلايا الإرهابية النابتة [4] ، كخلية "أحفاد يوسف بن تاشفين" التي كانت تروم إقامة ولاية الدولة الإسلامية في المغرب الأقصى ، و جاء توقيف هذه الأخيرة في إطار احترام تام لإجراءات قانون المسطرة الجنائية ، تأكيدا على الملاءمة بين الحفاظ على الأمن و احترام الحقوق و الحريات الأساسية ، فالمواءمة بين الأمن و الحرية هي مواءمة بين الحق و الواجب ، و لو أن الجريمة الإرهابية تمثل تعديا صارخا على الحقوق والحريات الأساسية إلا أن المشرع بقي ملزما بخلق التوازن بين الحفاظ على الحريات و الحقوق الشخصية للمواطنين و بين تحقيق المصلحة العامة في مواجهة الإرهاب[5].

---

[1] حصاد يعلن عن تفاصيل المخطط الأمني لتحصين المملكة عبر مخطط " حذر "، مقال منشور بموقع اليوم 24

http://www.alyaoum24.com/225875.html تاريخ الاطلاع: 2024/06/20 ، الساعة 1412:55 AM

[2] قرار مشترك لوزير العدل ووزير الداخلية رقم 3657.11 الصادر في 23 من محرم 1433 (19 ديسمبر 2011) بإحداث المكتب المركزي للأبحاث القضائية.

[3] السالمي حنان ، البعد الأمني لإدارة الجمارك في مكافحة الإرهاب ، ص: 51 .

[4] عماد هلالي ، الحكامة الأمنية في ظل السياسة الجنائية الحديثة ، ص: 323.

[5] يامن محمد منيسى ، مكافحة الإرهاب بين سيادة الدستور وانتهاك حقوق الإنسان ـدراسة مقارنةـ ، ص : 498.

كما تتجلى الخصوصية الاستراتيجية المغربية لمواجهة الإرهاب في تكريس المقاربة التشاركية بين مختلف الأجهزة الأمنية انطلاقا من المديرية العامة للأمن الوطني و الدرك الملكي و القوات المساعدة وإدارة الجمارك والجيش الذي يحتل مكانة متميزة في مجال الحماية ، بالنظر لقدرته على القيام بعمليات في العمق من أجل محاربة الإرهاب في معقله[6] كذا السلطة المحلية بل و حتى المواطن ،حيث تعمل جميع الأجهزة الأمنية بمختلف المناطق في إطار الالزامية الاستراتيجية أو الخطة للاستجابة للتدبير الاستباقي في حالة الظروف الطارئة اعتمادا على الدراسات التنبئية [7] ، فالمبدأ التشاركي المتصف بالشمولية في التدخل و الارتكاز يهدف إلى ترسيخ روح المواطنة الحقة و تبادل المعلومات دون احتكارها ،تنزيلا لما جاء ضمن المقتضيات الدستورية [8].

والملاحظ أن تدخلات المكتب تسير في إطار تحقيق النجاعة والفعالية وهنا يجدر التنويه بالدور الحيوي والفعال الذي يضطلع به حيث أبان عن حرفية ومقدرة عالية ، ففي مجال مكافحة الإرهاب نجح منذ بداية اشتغاله في تفكيك خلية " أحفاد يوسف بن تاشفين " التي تضم 13 فردا ، وتفكيك خلية إرهابية بمدينة فاس ، متخصصة في استقطاب وإرسال متطوعين مغاربة للقتال ضمن صفوف ما يسمى ب «الدولة الإسلامية"[9]. وفي ندوة دولية جرت في الرباط سنة 2017 ، أكد عبد الحق الخيام مدير المكتب المركزي للأبحاث القضائية والرئيس السابق للفرقة الوطنية للشرطة القضائية ، أن المغرب نجح منذ سنة 2000 في تفكيك 174 خلية إرهابية ، 60 منها مرتبطة بالمنطقة السورية العراقية كما نجح أيضا في إجهاض أزيد من 352 مشروعا تخريبيا استهدف المساس بأمن المملكة [10] .

أما في سنة 2023 فقد تم تفكيك مجموعة من الخلايا الإرهابية من بينها خلية تتكون من 21 متطرفين. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الخلايا المفككة تشترك في ثلاث خصائص كالتالي:

- معظمها تنهل من المعجم المتطرف لتنظيم "داعش".
- تضم شبانا لم يبلغوا من العمر 20 سنة من مدن هامشية مختلفة.
- اعتقال معظم العناصر بتهمة الدعاية على الأنترنيت.

وفيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة، تمكنت فرقة مكافحة الجريمة المنظمة التابعة للمكتب المركزي للأبحاث القضائية من إيقاف مقترفي مجموعة من الجرائم التي استهدفت عدد من المدن المغربية.

وإجمالا، فالمكتب المركزي للأبحاث القضائية يقود الحرب ضد الإرهاب في المغرب مما يستوجب معه البقاء في حالة يقظة دائمة نظرا لتنامي الظاهرة الإرهابية وتعدد صورها، مع العمل على تحقيق التوازن بين الانفتاح على الرأي العام وبين الحفاظ على السرية لكونها أساس نجاعة الاستراتيجيات الأمنية بصفة عامة .

---

6 عبد الله الوهراني ، مكافحة الإرهاب بين محدودية القانون الدولي وفعالية الجهود والتشريعات المحلية (المقاربة النوعية المغربية نموذجا) ، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-طنجة- 2014-2015 ، ص: 118 .

7 نجيب التباعي ، الحكامة الأمنية بالمغرب ، ص :39 .

8 جاء في الفصل 27 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 "للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.
لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون ، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني ، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي ، والحياة الخاصة للأفراد ، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور ، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة " .

9 عماد هلالي ، الحكامة الأمنية في ظل السياسة الجنائية الحديثة ،مرجع سابق ، ص: 324 .

10 ندوة دولية حول "ظاهرة انتشار التطرف بمنطقة منظمة الأمن و التعاون بأوروبا، و الاستراتيجية الكفيلة بالحد من استقطاب و تجنيد المنظمات الإرهابية للشباب : "المقاربة المغربية" انعقدت بالرباط في 20 أكتوبر 2017 ، بتنظيم من مجلس المستشارين بتعاون مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن و التعاون بأوروبا ، انظر في ذلك :كريم الهاني ،" ما بين الاستباق الأمني و تحديث الشأن الديني ... المغرب في مأمن من الإرهاب اليوم و لكن ..."، مقال منشور بموقع: www.marayana.com ، 2024/06/23،ساعة الدخول : 19:32، ساعة الخروج : 20:15.

المطلب الثاني:
البرامج الاجتماعية التربوية ودورها في الحد من الإرهاب والتطرف

إن هذه البرامج هي أهم الركائز في المقاربة الشمولية المندمجة التي ينهجها المغرب في مواجهة التطرف والإرهاب ومعالجة مسبباته ودوافعه، وعلى رأسها الفقر والحرمان، والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وهي عوامل قد تؤدي بالفرد للسقوط بين براثن التطرف والجريمة على حد سواء، وذلك من خلال استغلال الوضعية الاجتماعية المزرية والمادية الصعبة للفئات الهشة من المجتمع واستقطابها من طرف الجماعات الإرهابية كتنظيم "داعش".

وهذا وقد تجسدت المقاربة التنموية من خلال إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (الفقرة الأولى) والمقاربة الدينية التربوية (الفقرة الثانية).

الفقرة الاولى: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هى مشروع تنموي انطلق رسمياً بعد الخطاب الملكى فى 18 ماى 2005 ، ويستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة.. وجعل من المواطن المغربي أساس الرهان التنموي، وذلك عبر تبنى منهج تنظيمى خاص قوامه الاندماج والمشاركة. ومن الجدير بالذكر أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تهدف إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعى، ومساهمة المواطنين المعنيين فى تشخيص حاجياتهم ومطالبهم وتحقيقها، إضافة إلى الحكامة الجيدة مع إشراك كل الفاعلين في التنمية وفي اتخاذ القرار.

تسعى إلى تحصين المكتسبات السابقة، وترتكز على أربعة برامج أولها، تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، من أجل فك العزلة وتحسين الظروف السوسيو-اقتصادية للفئات المعوزة، فيما يهم البرنامج الثانى مواكبة الأشخاص فى وضعية هشاشة، ويهدف إلى التكفل وإعادة الإدماج الاجتماعى للفئات الهشة، ويروم البرنامج الثالث، تحسين الدخل والإدماج الاقتصادى للشباب، باعتماد مقاربة ترابية مبنية على مواكبة القرب وتثمين المؤهلات والثروات المحلية، بينما يهدف البرنامج الرابع إلى دعم التنمية البشرية للأجيال الصاعدة، من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري.

تسعى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى تقوية المكتسبات التنموية، وترتكز على أربعة برامج أولها، تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، من أجل فك العزلة وتحسين الظروف السوسيو- اقتصادية للفئات المعوزة، فيما يهم البرنامج الثاني مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، ويهدف إلى التكفل وإعادة الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة، ويروم البرنامج الثالث، تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، باعتماد مقاربة ترابية مبنية على مواكبة القرب وتثمين المؤهلات والثروات المحلية، بينما يهدف البرنامج الرابع إلى دعم التنمية البشرية للأجيال الصاعدة، من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري.

ويتمحور الهدف الأساسي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يتجلى في العمل على تقليص نسبة الفقر بالبلاد، و محاربة كل مظاهر الهشاشة والتهميش، من أجل ضمان سبل العيش الكريم للفئات المحرومة و المعوزة داخل المجتمع و لتحقيق هذه الأهداف فقد بلور القائمون على هذه المبادرة برنامجين أساسيين متكاملين، أحدهما عمودي يهدف إلى القضاء على كل مظاهر الفقر والأمية والهشاشة داخل المجال القروي، و محاربة

الإقصاء الاجتماعي و الاقتصادي في المجال الحضري، والآخر أفقي يهدف إلى إيجاد صيغة للتدخل المتعدد الأوجه على الصعيد الوطني، من خلال الاعتماد على ما تقترحه العمالات والأقاليم من مشاريع تنموية.

ويمكن القول ان المبادرة الوطنية لتنمية البشرية لعبت دورا مهما في قطع الطريق على الجماعات المتطرفة التي تستغل الوضعية المزرية للفئات الهشة، من اجل استقطابها وتجنيدها لخدمة مخططاتها الدموية التي تهدف الى المس بالأمن الداخلي للبلاد وتجنيد الشباب وخاصة الذين ينحدرون من فئة مجتمعية تعاني من الهشاشة، لذلك تهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الى توفير فرص الشغل للعاطلين من الشباب، وخصوصا حاملي الشهادات، وبذلك يتم إدماجهم في الدورة الاقتصادية للبلاد، وبالتالي انتشالهم من الضياع والتهميش الذي قد يدفعهم إلى الانحراف والتطرف المفضيين إلى العنف والإرهاب.

فالمغرب نهج خيارا مختلفا عن باقي البلدان، فهي إما بلدان تعتمد الخيار الأمني وحده وإما أنها تستسلم للإرهاب، في حين أن المغرب اختار خيارا ثالثا ذا أبعاد ثلاثة، قوامها الضربات الأمنية الاستباقية للخلايا الإرهابية، وتمكين المواطن من الولوج إلى الخدمات وبناء اقتصاد فاعل ومتفاعل، وتأهيل الحقل الديني في أفق محاربة التطرف الفكري الذي ينتج عنه التطرف المادي وبما أن للإرهاب مداخل أخرى تتمثل على الخصوص في التطرف الديني، والفهم الخاطئ للإسلام من طرف بعض الجماعات المتشددة التي تعمل على استقطاب الشباب وتزويدهم بأفكارها التضليلية، من أجل تنفيذ برامجها الإرهابية، مستغلة في ذلك ضعف إلمامهم بمبادئ ديننا الحنيف، لذلك بادر المغرب إلى سد الطريق على هؤلاء عبر تبني مقاربة ثالثة، وهي المقاربة الدينية التربوية، التي سنتطرق إليها في الفقرة الموالية.

الفقرة الثانية: المقاربة الدينية التربوية

فى سياق ملاءمة المغرب مقتضياته القانونية مع ما صادق عليه من اتفاقيات دولية، يتضح بكل جلاء أنه عمل على تجويد منظومته القانونية، ولا يخفى أن تفعيل البعد العلاجي للاستراتيجية المغربية فى محاربة التطرف، يعد أحد أهم الركائز التي تقوم عليها السياسات الأمنية بمختلف دول العالم، لذلك فقد تم التركيز على تغيير منحى التصور بخصوص المؤسسات السجنية، من كونها مجرد مكان لتنفيذ العقوبة إلى اعتبارها مؤسسة للإصلاح وإعادة التأهيل.

لذلك بدأ العمل على مجموعة من البرامج التى تستهدف إعادة تأهيل السجين، و هى عبارة عن برامج تربوية، دراسية، ثقافية واقتصادية ترمي إلى إعادة تقويم سلوك السجين وتحاول القضاء على النزعة الإجرامية التي بداخله، و بما أن الظاهرة الإرهابية ترتبط بطريقة أو بأخرى بالتطرف و الغلو و الفهم الخاطئ للنص الدينى، فإن المندوبية العامة لإدارة السجون عملت على خلق "برنامج مصالحة" لفائدة المدانين فى قضايا الإرهاب، فى محاولة منها لمصالحة هؤلاء مع ذواتهم و مع المجتمع و مع النص الديني عن طريق هدم المفاهيم الخاطئة وإعادة بناء الخطاب الديني لديهم.

في إطار الشراكة المتميزة القائمة بن المندوبية العامة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بهدف ترسيخ المبادئ السمحة للدين الإسلامي عبر تقديم دروس الوعظ والإرشاد وتنفيذ برنامج حفظ القرآن الكريم وتجويده لفائدة السجناء، من أجل التأهيل الفكري والديني للمتطرفين. وحرصا منها على توفر الظروف الملائمة للسجناء لأداء

صلواتهم، تعمل المندوبية العامة وفق الإمكانيات المتاحة على تهيئة المساجد بالمؤسسات السجنية، حيث أصبح عدد المؤسسات التي تتوفر حاليا على هذا الفضاء 20 مؤسسة سجنية.

واصلت المندوبية العامة خلال سنة 2018 تنفيذ برنامجها الاستراتيجي المتعلق بالدعم الروحي والتربوي للسجناء من خلال مواصلة تفعيل الشراكة المتميزة القائمة بينها وبين ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تهدف إلى ترسيخ المبادئ السمحة للدين الإسلامي عبر تقديم دروس الوعظ والإرشاد وبرنامج حفظ القرآن الكريم وتجويده لفائدة السجناء.

وسعيا من المندوبية العامة لإدارة السجون إلى تطوير هذا البرنامج وتوسيع دائرة المشاركين فيه، قامت المندوبية العامة في إعداد مقاربة جديدة تتوخى من خلالها جذب السجناء المنتمين للتيارات الأكثر تشددا وتحفيزهم على المشاركة ومراجعة أفكارهم والانخراط في مسار المصالحة المنشود.

حيث يستمد هذا التوجه دوافعه من الإقبال الكبير على هذا البرنامج من خلال طلبات المشاركة المتزايدة، إضافة إلى عدم تسجيل أية حالة عود في صفوف المستفيدين منه والمفرج عنهم، مما يعكس نجاح هذه التجربة المتميزة، والذي يؤكده أيضا إشادة عدد من شركاء المندوبية بها، وكذا النائب الأمني العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في إطار الاستقبال الذي خصص له وللوفد المرافق له بالمندوبية العامة للتباحث حول قضايا التطرف والإرهاب، وقد أثمر هذا اللقاء عن اقتراح تعميم تجربة المندوبية العامة في هذا المجال على بعض الدول الأجنبية من خلال قيام أطر المندوبية العامة بتأطير برامج تكوين بهذه الدول وجعل المركز الوطني لتكوين الأطر بتيفلت منصة إقليمية لتقاسم الخبرات مع الوفود القادمة من هذه الدول

واعتبارا للظرفية المرتبطة بتفشي فيروس كورونا تم تأجيل تنفيذ البرنامج المسطر لهذه الغاية إلى وقت لاحق . ويذكر أن تجربة المملكة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب وضمنها تجربة المندوبية العامة المتعلقة ببرنامج مصالحة قد ساهمت إلى حد ما في توقيع المغرب والمكتب الأممي المذكور لمذكرة مشروع بشأن فتح مكتب بالعاصمة الرباط يعنى بالتكوين في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف. والذي تم شهر أكتوبر 2020.

وان كان التعليم حقا من الحقوق الأساسية المكفولة للسجناء بمجرد ولوجهم للمؤسسة السجنية، فهو كذلك وسيلة من الوسائل التربوية التي لها بالغ الأثر في شخصيتهم. إذ يساهم في تهذيب سلوكهم، وتزويدهم بالمعلومات والمعارف التي تمكنهم من التعامل مع مختلف المواقف التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية بصورة صحيحة. ومن هذا المنطلق، تسخر المندوبية العامة كل الإمكانيات المتاحة لديها لضامن استفادة السجناء المستوفين للشروط المطلوبة من هذا الحق في أحسن الظروف فهي تعمل، وبشراكة مع مؤسسة محمد السادس لإعادة الإدماج والقطاع الوصي، على تجهيز الفضاءات المناسبة وتوفير التأطير الإلزامي، هذا بالإضافة إلى تكثيف حملات التوعية في صفوف السجناء لتحسيسهم بأهمية هذه الوسيلة التربوية في تأهيلهم لإعادة الإدماج، كما يتم تمكين السجناء المتمدرسين منهم، خاصة في المستويات الإشهادية، من دروس الدعم والتقوية خلال الفترات السابقة للامتحانات .

وفي إطار مواصلة المساعي لتحقيق مؤشرات أكثر إيجابية، شرعت المندوبية العامة في إرساء برنامج يعتمد على التكوين والتعليم عن بعد عبر المراسلة، وذلك بهدف توفير فرص أكثر للتحصيل العلمي لفائدة السجناء. حيث تم إحداث وتجهيز 5 مراكز بسجون تيفلت 2 ،وخنيفرة، وتوالا 2 وعين السبع، والأوداية بمراكش، بأجهزة التعلم والاتصال الحديثة بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ويستهدف هذا البرنامج سنويا حوالي 400 طالب من فئة النزلاء المتمدرسين لمساعدتهم على اكتساب معارف جديدة والتحضير للامتحانات النهائية من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة التي تمكنهم من تلقي الدروس عبر الأنترنيت بالموازاة مع ذلك، تعمل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج على تحديث المكتبات، وتنويع الكتب، بالإضافة إلى توحيد آليات اكتساب المعارف وتعزيز الاشعاع الثقافي باعتباره وسيلة لإدماج وتقريب الجامعة من المؤسسة السجنية.

كما تعتزم المندوبية العامة العمل بتعاون مع شركائها، على إدراج الأقسام الدراسية ضمن الخريطة المدرسية الوطنية، بالإضافة إلى سعيها لدى القطاعات الوصية، من أجل إدراج مادة التربية البدنية بالنسبة للسجناء المتمدرسين، وافتتاح أقسام للدعم بالمؤسسات السجنية لفائدة السجناء المتمدرسين والجامعيين[11].

هذا ويعتبر الجهل بالنتائج المترتبة عن ارتكاب جنحة أو جناية من أبرز العوامل التي تدفع بالفرد إلى ارتكاب هذه الأفعال، لكونه من الأمين أو من ذوي المستوى التعليمي الضعيف، وهو ما تعكسه المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالساكنة السجنية بشكل جلي، حيث لا تقل نسبة السجناء الأمين عن 20 %من مجموع الساكنة السجنية.

هذا المعطى دفع المندوبية العامة إلى مضاعفة جهودها في مجال محاربة ظاهرة الأمية في صفوف السجناء. بالإضافة إلى مواصلة التنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لتنفيذ برنامجها المتعلق بمحو الأمية بالسجون على غرار البرنامج المعتمد بالمساجد، تم وضع برنامج " سجون بدون أمية" بشراكة مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، وهو برنامج إطار يروم تكوين 11000 سجينا من الأميين المحكومين بشكل نهائي، ويعتمد على مبدأ التثقيف من خلال تكوين سجناء من طرف الوكالة المذكورة وحصولهم على شواهد كمكونين في مجال محو الأمية وتأطيرهم لسجناء آخرين.

وقد بلغ عدد السجناء المستفيدين من هذا التكوين 72 سجينا أشرفوا بدورهم على تكوين 2358 سجينا آخر .وبفضل هذه الشراكة المتميزة والجهود المبذولة من طرف موظفي وموظفات القطاع على مستوى توفير الظروف الملائمة، حقق هذا البرنامج نسبة إنجاز تجاوزت 95 % برسم الموسم الدراسي 2017/2016، حيث بلغ عدد المسجلين به 526 سجينا، ما شكل زيادة في عدد المستفيدين بنسبة 100%مقارنة مع الموسم الدراسي 2013/2012 [12].

خاتمة:

إجمالا لكل ما سبق يمكن القول بأن الإرهاب كان ولازال أحد أخطر الجرائم وأعقدها تركيبا وأصعبها تفكيكا ومواجهة لاسيما في ظل التطور المعلوماتي والتقني الذي يشهده الوقت الراهن، مما يستوجب بذل المزيد من الجهود للتصدي لهذا التهديد والحد من منه.

والمغرب من خلال هذه الدراسة المتواضعة قد تبين لنا مدى انخراطه الفعال في سباق مكافحة الإرهاب وهو ما تجسد في عدة مستويات، منها ما هو قانوني وما هو مؤسساتي.

فأما على المستوى القانوني فقد شكل صدور القانون 03-03 خطوة مهمة في مسار رسم خريطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة بصفة عامة تماشيا ما مع تفرضه التزاماته الدولية. فضلا عن سنه لترسانة تشريعية ضخمة.

[11] تقرير المندوبية العامة لإدارة السجون لسنة 2017 ص 35.
[12] تقرير المندوبية العامة لإدارة السجون لسنة 2017 ص 36.

ومن جهة أخرى شكل تأهيل الحقل الديني وتجديد الخطاب الشرعي أحد أهم الأعمدة التي بنى عليها المغرب مخططه ضد الإرهاب والتطرف على اعتبار أن الحقل الديني لطالما شكل سببا مباشرا أو غير مباشر في استفحال الظاهرة الإرهابية ذات المرجعية الدينية.

كما عمل المغرب في فصل مواز على تجويد الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في سبيل الحد من الهشاشة والفقرة والأزمات الاجتماعية. كما شكل تأهيل المؤسسة الأمنية وفق عقيدة أمنية مبنية على مبدأ الاستباق مما مكن من إجهاض العديد من العمليات الإرهابية في مهدها والتصدي لأخرى، هذا فضلا عن تعزيز دور المؤسسة السجنية والانتقال بها من الدور التقليدي إلى أدوار أخرى أكثر فعالية وإدماجيه.

وعلى هذا يكون المغرب قد عمل على عدة مستويات لحماية أمنه القومي وتعزيز استقراره الداخلي، من خلال استراتيجيته الشاملة لمكافحة الإرهاب، اعتمد فيها على روافد الخطط الأمنية وإصلاح الشأن الديني وتفعيل التعاون الدولي، وقد نجحت الخطة في التعامل مع التهديدات الأمنية فب أن تجعل المقاربة الأمنية المغربية نموذجا يحتذى بها على الصعيد الدولي.

لائحة المراجع:

حصاد، محمد .(2024) .حصاد يعلن عن تفاصيل المخطط الأمني لتحصين المملكة عبر مخطط "حذر ."موقع اليوم 24. تم الاطلاع عليه في 20 يونيو 2024، من .http://www.alyaoum24.com/225875.html

السالمي، حنان.(2017). البعد الأمني لإدارة الجمارك في مكافحة الإرهاب .

هلالي، عماد.(2014).الحكامة الأمنية في ظل السياسة الجنائية الحديثة.

منيسى، يامن محمد.(2017).مكافحة الإرهاب بين سيادة الدستور وانتهاك حقوق الإنسان: دراسة مقارنة.

الوهراني، عبد الله .(2015) .مكافحة الإرهاب بين محدودية القانون الدولي وفعالية الجهود والتشريعات المحلية: المقاربة النوعية المغربية نموذجاً .بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-طنجة. ص 118.

التباعي، نجيب.(2018).الحكامة الأمنية بالمغرب .ص 39.

الهاني، كريم .(2024) .ما بين الاستباق الأمني وتحديث الشأن الديني... المغرب في مأمن من الإرهاب اليوم ولكن .... موقع .Marayana تم الاطلاع عليه في 23 يونيو 2024، من www.marayana.comساعة الدخول: 19:32، ساعة الخروج: 20:15

المندوبية العامة لإدارة السجون .(2017) .تقرير المندوبية العامة لإدارة السجون لسنة 2017.

المملكة المغربية .(2011) .قرار مشترك لوزير العدل ووزير الداخلية رقم 3657.11 الصادر في 23 من محرم 1433 (19 ديسمبر 2011) بإحداث المكتب المركزي للأبحاث القضائية.